دراسة تدعو للتكامل بين السياستين المالية والنقدية

كتب /عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة أن الإصلاح المالي بمختلف أوجهه (الموازنة العامة والإدارة المالية) يعتبر المقدمة والمدخل الأساسي لإجراء إصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات وعليه يتوقف النجاح في جوانب الإصلاح الأخرى، حيث يشكل الإصلاح المالي قوة الدفع الأساسية لإحداث إصلاح إداري شامل، باعتباره متطلباً أساسياً ولازماً لبناء وإعادة بناء الإدارة الحكومية الكفؤة والفعالة. كما يعتبر الإصلاح المالي ضرورة حتمية لتوطين رؤوس الأموال الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فالموازنة هي عنصر الجذب لأي مستثمر أجنبي يرغب في استثمار أمواله في بلد أجنبي.

وأشارت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل إلى أنه في ظل محدودية الموارد المالية للدولة وتعدد وتنوع وتطور الاحتياجات التنموية فإن الحاجة إلى إدارة النفقات العامة بصورة رشيدة تحقق الفاعلية والكفاءة، وتوجه هذه الموارد لتمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية الأكثر إنتاجية وذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأكبر على النمو الاقتصادي، وتلك التي تساهم في التخفيف من الفقر تصبح أكثر إلحاحا وضرورة لأزمة.وقالت أن الإصلاح سيتحقق من خلال التأكيد على أهمية الربط بين السياسة المالية وخطة وبرامج التنمية الاقتصادية والتخفيف من الفقر وعدم التركيز عند إعداد الموازنة على الأهداف الآنية لان ذلك يحد من دورها التخطيطي، وهذا الأمر يتطلب جعل عملية إعداد الموازنة مرتكزة على توجهات استراتيجية عامة ترتبط من ناحية بطبيعة دور الدولة في ظل آليات السوق بصورة عامة، ودور السياسة المالية بصورة خاصة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى ارتباطها باستراتيجيات وخطط الدولة العامة التنموية والاجتماعية.

وشددت على أهمية ضمان اتساق أهداف السياستين النقدية والمالية وتكامل دورهما ليس في معالجة اختلالات الموازين الخارجية والداخلية للاقتصاد فحسب وإنما أيضا تبني سياسات مالية ونقدية تساهم في حفز النمو الاقتصادي.وبحسب الدراسة يمكن إصلاح الموازنة العامة من خلا الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق الداخلي و البدء باستغلال الموارد المتاحة من الموارد المعدنية وفي مقدمتها موارد الغاز الطبيعي بطريقة تحقق أكبر عائدات ممكنة ورفع مستوى إدارة أملاك الدولة العامة من الأراضي والعقارات

والممتلكات الأخرى من حيث الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك المشروعات العامة (مثل المنطقة الحرة في عدن وغيرها) وأملاك الأوقاف بالإضافة إلى إدارة المؤسسات والشركات العامة وفق الأسس الاقتصادية والمعايير المحاسبية الحديثة، وتوريد حصة الحكومة من فائض أرباحها أولاً بأول و تطوير المنظومة التشريعية الضريبية بحيث تراعي الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية للضرائب، بما في ذلك إعداد قانون جديد للضرائب على الدخل، يعمل على تحقيق التوازن بين الهدف المالي بالحصول على مزيد من الإيرادات العامة وبين تشجيع الاستثمار، ورفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومع التطورات والمستجدات في المنطقة العربية.

وطالبت الدراسة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات باعتباره ويساهم في تطوير الإدارة الضريبية، فمن المعروف أن نجاح تطبيق هذا القانون يتطلب إدارة ضريبية غير تقليدية وإنما تكون متطورة وحديثة وبما يتفق مع المعايير الإقليمية والدولية توسيع دائرة الاهتمام إلى صغار المكلفين وإيجاد آلية مبسطة للتعامل معها والاستفادة من إعادة هيكلة مصلحتي الضرائب في تطوير النظام الضريبي في اليمن من خلال بناء نظام معلوماتي للمجتمع الضريبي يحد من ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، ويعمل على وتطوير وتحديث الإدارة الضريبية بحيث تيسر من إجراءات الإقرار والفحص والربط والتحصيل، وتضع أسس وقواعد واضحة لتحسين أداء الإدارات الضريبية ورفع كفاءتها، بما في ذلك تفعيل آليات الثواب والعقاب. وكذلك زيادة كفاءة المصالح الإيرادية وخاصة مصلحتي الضرائب والجمارك بتخفيض تكاليف الجباية وزيادة عائد التحصيل.كما طالبت بتحسين وتطوير أداء المصالح الإيرادية بغرض تأمين تحصيل الإيرادات المستحقة قانوناً على جميع المكلفين مع تبسيط وسائل التحصيل، وخاصة توفير الصفة القانونية القضائية لمأموري الضرائب وموظفي الضابطة الجمركية، مع تفعيل دور المتابعة بما يعزز سرعة البت في القضايا الضريبية والجمركية المعلقة وإعادة النظر في الغرامات الناتجة عن التأخير في السداد والتهرب الضريبي والجمركي و تطبيق مبدأ الثواب والعقاب للعاملين في مجال التحصيل الضريبي والجمركي وبما يعزز الإيرادات الضريبية والجمركية وكذا تحسين إجراءات تنفيذ القوانين الضريبية والجمركية بوضع أدلة توضح وتشرح هذه القوانين وإجراءات المعاملات الضريبية والجمركية وإجراءات التحصيل و استكمال نظام الاسكودا في بقية الدوائر والمنافذ الجمركية، واستكمال الربط الشبكي بين رئاسة المصلحة ومكاتبها والدوائر الجمركية بالإضافة إلى تفعيل آليات مكافحة التهريب وتطوير أساليبه وطرقه بما في ذلك تفعيل دور اللجنة العليا وفروعها بالمحافظات لمكافحة التهريب، وإصدار التشريعات المشددة ومن ذلك تضمين مشروع قانون الجمارك الجديد المعروض على مجلس النواب حالياً باباً أو فصلاً خاص بالقضايا المتعلقة بالتهريب.

وأكدت على أهمية إدارة الدين العام الخارجي إدارة كفؤة، تحقق الاستفادة الكاملة من القروض الممنوحة لبلادنا، وبحيث لا يتم اللجوء إليها إلا وفق أسس اقتصادية ولتمويل مشاريع استثمارية والإسراع في إقرار التشريعات القانونية والتنظيمية المالية وتطوير التشريعات القائمة فيها بما يسهم في زيادة الإيرادات العامة وترفع من مستوى الخدمات العامة مثل إقرار الرسوم القضائية.

المساواة والتنمية والبنك الدولي

د/عارف الحاج

□.. تعتبر المساواة مبدأ إنسانياً للتنمية بل هي التنمية نفسها، كما أنها شرط للنمو الاقتصادي وتفعيل آليات السوق الحرة ، كذلك هل تعني المساواة «المساواة في الثروة والدخل»؟ أم تعني المساواة في تكافؤ الفرص في التعليم والحصول على العناية الصحية؟ وما العلاقة الاقتصادية بين المساواة والديونية والتنمية الاقتصادية الدولية؟.

«٦١ عاماً» بعد ميلاد البنك الدولي يولي قضية المساواة اهتماما وهو ما تتجسد في تقارير التنمية الدولية (٧,٨,٩,١٠ - ٢٠٠٦م» إذ يرى البنك أن تخفيف اللامساواة يعد شرطا وضرورة للازدهار الاقتصادي في الآجل الطويل فمن الخطة إلى السوق في عام (١٩٩٦م) إلى المساواة والتنمية في عام (٢٠٠٦م) يكون البنك الدولي بذلك قد سلك الطريق الطويل.

هذا التغيير في النظرة قد جعل من تقرير التنمية الدولية للبنك الدولي شبيها ومماثلا لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة.

وعليه فإن أيام الدعم والتأييد غير المشروط لاقتصاد السوق قد ولت وعفا الزمان عليها والسؤال؟ هل هذا مؤشر على أن البنك الدولي يتراجع عن توجيهاته وسياساته...؟.

وهل هذا يعني بأن البنك الدولي سوف يفرض «اشتراطات» على سبيل المثال توزيع أكثر عدلاً ومساواة للدخل أو فرص متكافئة في التعليم والتوظيف... على المتقدمين الجدد والحصول على قروضه ومساعداته؟.

كما تطرح أسئلة أخرى منها هل:

* هل الدول سوف يطلب منها تحقيق تكافؤ الفرص حتى ولو هذا يعني عجزاً ماليا أكبر؟.

* هل الدول مطالبة بتخصيص حد أدنى من الموازنة للاتفاق الاجتماعي «الانفاق على التعليم والصحة» وهل الدول الفقيرة التي حاولت وتحاول تحقيق أهداف الأمم المتحدة في التخفيف من الفقر وتحسين أوضاع الأمومة والطفولة ستحصل على قروض ومساعدات ميسرة ومزايا أخرى؟.

– في الواقع تقرير التنمية الدولية يعكس ويعرض تفكير موظفي البنك الدولي وليس الدول التي تدير هذا البنك.

تقارير البنك الدولي قد تكتب وتصمم بصورة جيدة ، وتقدم معلومات شاملة ونتائج مبينة على البحوث في المساواة والنمو والتنمية.

هذه التقارير لاشك سوف تخدم صناع السياسات في الدول الأعضاء في البنك الدولي.

هذا التطور الفكري الاقتصادي في البنك الدولي قد نجده بوضوح ابتداء من تقرير عام ٢٠٠٦م والذي يدعو إلى تبني وتنفيذ سياسات من شأنها الحد من اللامساواة بين الأمم وبين أفراد الشعب.

كما هو موضح في فقرات «التقرير» اللامساواة في الفرص في إطار الدولة. وبين الدول والذي من شأنه أن يؤدي إلى:

تدهور حاد وفقدان الإمكانيات البشرية وإضعاف المستقبل المنظور للازدهار الشامل والنمو الاقتصادي.

الدور الجديد الذي يجب أن يلعبه البنك الدولي ليعكس فلسفته هو زيادة ضغوطه على الدول الغنية لشطب ديونها على الدول الفقيرة.

إذ أن هذه الديون التي لا تشكل فقط مصدر إزعاج للاستقرار الاقتصادي والسلم الدوليين بل قناة «لشطف» الفائض الاقتصادي الممكن للدول النامية إنها تنمية حقيقية ولكنها تنمية للفقر لذا لايمكن القول اختصار إلاّ بالعلاقة العكسية بين هذه الديون المالية والمساواة والتنمية الدولية.

– إن الديون المالية على الدول الفقيرة تشكل مصدراً دائماً لعدم تحقق تكافؤ الفرص في النمو والازدهار الإنساني ولا تجعل من حكومات الدول النامية إلاّ شرطة عسكرية لحماية تدفق الأموال عبر الرحلة من الجنوب إلى الشمال بالدول الإفريقية قد دفعت بصورة الفوائد والفوائد المتركمة والمركبة والقروض المسددة أكثر مما المجتمع الدولي مطالب ببساطة ليس فقط بإدارة الديون بل الغائها.

فمن إدارة الديون إلى مدخل إلغاء الديون نكون فعلاً د مهدنا الطريق حقيقية لمساعدة الدول الفقيرة نحو التنمية في إطار المساواة الدولية في تكافؤ والازدهار والرفاة الإنساني.

إن مهمة تخفيف اللامساواة في الإطار الدولي يعتمد أساسا على حكومات الدول والدول الغنية بصورة خاصة ففي السنوات الأخيرة اللامساواة قد نمت في كل الدول الفقيرة والدول الغنية.

وتقرير التنمية الدولية للبنك في واقع الأمر لا يقترح «إعادة التوزيع الشامل للدخل ولكن في الحقيقة» تملص» فكريا من الإجابة على سؤال هام في الاقتصاد السياسي للتنمية ..وهو في حالة النمو أو المساواة .. أيهما يعطى الأولوية؟.

والتقرير قد أوضح بصورة صريحة بأنه ضد النمو ولكن المساواة وفقاً للفلسفة الاقتصادية للتقرير – تؤدي إلى زيادة فعالية النمو الاقتصادي في تخفيف الفقر.

وفي الأجل الطويل المساواة تدعم النمو الاقتصادي.

ولكن غالباً حكومات الدول تنفذ سياسات النتائج قصيرة الأجل على سبيل المثال حكومات الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت ونفذت سياسات النمو المرتفعة وليس النمو الاقتصادي مع المساواة.

الأمر الذي أدى ويؤدي إلى أن يبقى الفقر في مستويات عليا وتزامن النمو وصحبته زيادة اللامساواة في الدخل والحصول على العناية الصحية والتعليم الجيد.

كارثة إعصار كاترينة والرأسمالية والفقر بالعنصرية: لقد كشفت هذه الكارثة الطبيعية للعالم المتحضر في القرن الحادي والعشرين عقوداً من اللامساواة والتمييز العرقي في الولايات المتحدة فالضحايا كانوا معظمهم من السود الأمريكيين.

على العكس العديد من الدول الأوروبية التي تنفذ سياسات نحو مجتمعات أكثر مساواة حتى إذا كان هذا يعني معدلات نمو اقتصادية منخفضة.

النموذج الأمريكي والأوروبي في المساواة: بينما يدعو المدخل الأوروبي إلى المساواة في الدخول وتنفيذ سياسات اجتماعية فإن المدخل الأمريكي يقوم أساساً على إعطاء فرص متكافئة للجميع.

والتقرير الدولي للبنك لعام ٢٠٠٦م قد زكي النموذج الأمريكي ، وبالتالي الهدف ليس المساواة في الدخول وإنما توسيع إمكانيات الفقراء في الحصول على العناية الصحية والتعليم والوظائف ورأس المال.

المساواة – بصورة حازمة – تتطلب مساواة أفضل في الحصول على الحرية السياسية والقوة السياسية أيضا أنها تعني – أي مساواة – الحد من الغلط والتبريرات الواهية والتفرقة وتحسين الأنظمة والعدالة والبنية الأساسية والمساواة في الحصول على خدمات "هكذا أوضح تقرير التنمية الدولية للبنك الدولي ٢٠٠٦م".

والدولة وهي تتجه نحو إعطاء القطاع الخاص الدور القائد في التنمية الاقتصادية وإفساح المجال للمبادرات الفردية في الاستثمار والتجارة والتمويل، نكون مطالبين أكثر من أي وقت مضى بزيادة الاهتمام بتوفير الماء الصحي والعناية الصحية والتعليم عالي الجودة للجميع .. باختصار تفعيل وإغناء مصادر الانفاق الاجتماعي على التنمية البشرية والنظر إلى المراكز الصحية والتعليم لكونها مراكز تكلفة محاسبة بل مراكز ومصادر للتنمية المستدامة لتحسين شروط التنمية بآليات السوق الحر واعطاء الوجه الإنساني للعولمة الاقتصادية أيضا.

* **مدرس في جامعة صنعاء والمحاضر في الأكاديمية العربية للدراسات العليا**

أولويات سياسات وزارة الزراعة والري

التوسع في زراعة الحبوب وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتعزيز دور المرأة الريفية

كتب/ منصور شايع

تسعى وزارة الزراعة والري خلال الفترة القادمة لتنفيذ جملة من المهام والأولويات في سبيل تطوير القطاع الزراعي، ففي مجال الحفاظ على الموارد المائية تخطط لتحسين كفاءة استخدام المياه الجوفية وتفعيل مشاركة المزارعين في إدارة الري من المياه السطحية الجوفية وإيجاد نظام حوافز متكاملة لوسائل الاستخدام المستدام لموارد المياه والأراضي إلى جانب تعزيز البناء المؤسسي لإدارة القطاع ومساندة فرص توسيع الأسواق وتحسين ملاءمتها وتكثيف وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الزراعة الموجة لأسواق وتوعية المنتجين بإمكانيات تنوع المنتجات الزراعية القابلة للتصدير .

وأشارت والري مسودة أولويات وزارة الزراعة والري المقدمة في ورشة العمل الخاصة بتحديد أولويات السياسات الزراعية التي عقدت مؤخرا حصلت عليها "الثورة" إلى أن السياسات والأولويات التي تسعى لتنفيذها الوزارة في جانب الأمن الغذائي تتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي في وحدة المساحة ومساندة فاعلية الخدمات الحقلية لتلبية أهداف وقدرات المنتجين وتعزيز أنظمة المعلومات وتحسين نوعيتها وكذا إيجاد بدائل غذائية منافسة للقات وضمان أمن حيازة الأراضي وتحسين قدرات التعامل مع الكوارث الطبيعية والحد من حدوثها وإزالة السياسات غير المحفزة لإنتاج الحبوب وإيجاد بدائل غذائية مقبولة لأنماط الاستهلاك الغذائي وفي جانب التخفيف من الفقر حددت الأولويات عدداً من البرامج أبرزها تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزيز البحوث والإرشاد في المناطق المطرية والحد من التصحر وتدهور أراضي المدرجات وتعويض مزارعي المناطق المطرية عند توفر التسهيلات المالية وأيضا تفعيل المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية وإيجاد فرص لتنويع مصادر الدخل وخلق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي وتعزيز سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق وتطوير تقنيات ما بعد الحصاد .

وأوضحت ورقة العمل أن أبرز الأهداف العامة لتنمية القطاع الزراعي بلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمد على الإنتاج الغذائي الزراعي المحلي ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتفعيل دور المشاركة المجتمعية لضمان الاستدامة مشددة على أهمية التوسع في زراعة القمح والحبوب الأخرى لتحسين الميزان التجاري الزراعي وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية مع التركيز على الانتخاب والرعاية الصحية وموارد الأعلاف وإعطاء دور أكبر للمرأة الريفية للمساهمة في تأمين جزء من الاحتياجات الغذائية وإزالة الفقر في المناطق الريفية منوهة بأهمية تشجيع زراعة المحاصيل النقدية الموجهة للسوق من حيث رفع كفاءة أساليب الإنتاج والتسويق.

وأوضحت السياسات التي ستتبعها الوزارة تحسين ظروف وكفاءات إنتاج المحاصيل المطرية وزيادة العائد منها من خلال إدخال تقنيات حديثة في الزراعة المطرية تتلاءم مع الممارسات التقليدية ورفع كفاءة استخدام مياه الري بإدخال تقنيات وأنظمة ري كفؤة وملائمة لتخفيف التوازن بين المياه المتاحة والاحتياجات المائية المتزايدة.

وأشارت الدراسة إلى عدد من المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في بلادنا لعل أبرزها ضعف الأداء المؤسسي للقطاع وقصور التشريعات والتنسيق المؤسسي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة المياه وبالتالي تدني الإنتاج أيضا تشتت الحيازات وعدم كفاية سياسات الدعم لصغار المزارعين وازدياد الضغط على الموارد الزراعية من أراضٍ ومياه ونمو الطلب على السلع الزراعية إلى جانب ضعف كفاءة الري وحصاد مياه الأمطار وصيانة المدرجات الزراعية وانخفاض خصوبة التربة، مشيرة إلى ضعف برامج البحث والإرشاد الزراعي والنظم التسويقية وغياب المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمتكاملة عن القطاع الزراعي وعدم كفاية الموارد المائية وتدني الاستثمارات الخاصة نتيجة ضعف الحوافز والتسهيلات وكذلك محدودية دور تنظيمات المزارعين ومحدودية الإقراض الزراعي وضعف الاستفادة من هذه الخدمة وعدم كفاية برامج التدريب والتوعية الموجهة للمرأة الريفية لتطوير مشاركتها في التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.